

التعددية الحزبية ودورها في المحافظة على النسيج الإجتماعي والسلام المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

هبة صادق هليل

طالبة دكتوراه، قسم علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الانسانية، فرع علوم وتحقيقات،

جامعة آزاد الاسلامية، طهران، إيران

shryfyhbh@gmail.com

الدكتور حسن خيري (الكاتب المسؤول)

أستاذ، قسم علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الانسانية، فرع علوم وتحقيقات، جامعة آزاد

الاسلامية، طهران، إيران

hassan.khairi@gmail.com

الدكتور علي محسني مشتقين

استاذ مساعد، قسم علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الانسانية، فرع علوم وتحقيقات،

جامعة آزاد الاسلامية، طهران، إيران

Dr.amohseni@gmail.com

Party pluralism and its role in maintaining the social fabric and societal peace in Iraq after 2003

Heba Sadeq Hillel

PhD student , Department of Political Sociology , Faculty of Humanities ,
Sciences and Investigations Branch , Islamic Azad University , Tehran , Iran

Dr. Hassan Khairi (Responsible Author)

Professor , Department of Political Sociology , Faculty of Humanities ,
Sciences and Investigations Branch , Islamic Azad University , Tehran , Iran

Dr. Ali Mohseni Mashtajgin

Assistant Professor , Department of Political Sociology , Faculty of Humanities,
Sciences and Investigations Branch, Islamic Azad University, Tehran, Iran

Abstract:-

Political parties have received wide attention from specialists and received great attention from thinkers and researchers in political science, especially in recent times. Its roots are rooted in the Western world to the nineteenth century, where it began its emergence. The first serious studies on political parties and their relationship with democracy date back to the beginning of the twentieth century. Especially with regard to party pluralism, which is closely linked to this approach, and it is supposed to be pluralism, and they wanted it to carry within it goals to find solutions to the deficiencies in the political system and the political process resulting from the decision-makers' monopolization of governance, which has negative effects in all different fields of life and the creation of a competitive political environment. Broad and broad among the various political forces in a peaceful and legally legitimate manner and within the framework of constitutionally guaranteed civil and political freedoms. The party pluralism that they wanted to work with should also work to highlight the competencies, capabilities and specializations after refining and refining them and making them capable of advancing society and elevating the political process with professionalism, craftsmanship and objectivity. According to its authors, it is a path to pluralism. In the functional field, we have achieved through this that party pluralism is considered one of the most important constitutional principles on which democracy is based. Indeed, it is considered one of the most basic mechanisms for achieving this democracy, as well as ensuring the absence of tyranny by preventing the monopoly of power from any party, and ensuring the participation of the masses in governance by granting them freedom. Choosing its representatives. It also recommends that everyone should make their central goal the preservation of the independence and stability of Iraq and the protection of its national unity and social system, and everyone should instill these concepts, advocate for them, and work according to them.

key words: Political parties, party pluralism, social fabric, societal peace, Iraqi society.

المخلص:-

حظيت الاحزاب السياسية باهتمام واسع من قبل المختصين ونالت اهتماما كبيرا من قبل المفكرين والباحثين في العلوم السياسية خصوصا في الازمنة المتأخرة وجذوره تتأصل في العالم الغربي إلى القرن التاسع عشر حيث كانت بداية ظهورها وتعود اولى الدراسات الجدية حول الاحزاب السياسية وما يتعلق بعلاقتها بالديمقراطية إلى مطلع القرن العشرين وخصوصا فيما يتعلق بالتعددية الحزبية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا المنهج ومن المفترض بالتعددية وكما ارادوا لها ان تحمل في طياتها اهدافا لإيجاد حلول لمواطن الخلل في النظام السياسي والعملية السياسية الناتجة عن انفراد صناع القرار بالحكم الذي له اثار سلبية في ميادين الحياة المختلفة كافة وخلق بيئة سياسية تنافسية واسعة بين مختلف القوى السياسية بصورة سلمية مشروعة قانونا وضمن اطار الحريات المدنية والسياسية المكفولة دستوريا كما ينبغي بالتعددية الحزبية التي ارادوا العمل بها ان تعمل على ابراز الكفاءات والقدرات والاختصاصات بعد صقلها وتهذيبها وجعلها قادرة على النهوض بالمجتمع والارتقاء بالعملية السياسية بمهنية وحرفية وموضوعية فهي عند واضعها طريقا للتعددية في المجال الوظيفي وتوصلنا من خلال ذلك إلى ان تعتبر التعددية الحزبية من أهم المبادئ الدستورية التي تقوم عليها الديمقراطية بل تعد من أبرز الآليات الأساسية لتحقيق هذه الديمقراطية، كذلك بضمان عدم الاستبداد بمنح احتكار السلطة من أية جهة، وضمان اشتراك الجماهير في الحكم عن طريق منحها حرية اختيار تمثيلها وتوصي ايضا انه على الجميع ان يجعل هدفه المركزي هو الحفاظ على استقلال واستقرار العراق وحماية وحدته الوطنية ونظامه الاجتماعي وعلى الجميع غرس هذه المفاهيم والدعوة لها والعمل بها ولها.

الكلمات المفتاحية: الاحزاب السياسية، التعددية الحزبية، النسيج الاجتماعي، السلم المجتمعي، المجتمع العراقي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة في محاولتها إبراز العلاقة بين ظاهره التعددية الحزبية وظاهره عدم الاستقرار السياسي فلتعددية الحزبية تأثير كبير في الاستقرار السياسي إيجاباً أو سلباً إذ أريد لها ان تكون فاعلاً وسيطاً بين المجتمع والسلطة السياسية كما انها جعلت احد اسباب التحول إلى الديمقراطية وهي من إفرازات النظام الديمقراطي واحد مستلزماته الرئيسة ومن هنا فان الضرورة تستوجب على النظم العربية عموماً والعراق بالخصوص تفعيل نظام حزبي يتمتع بعلاقة صحيحة وقوية مع السلطة السياسية

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين التعددية الحزبية وظاهره عدم الاستقرار السياسي وهي قد تبلغ درجة ف بعض مراحل تطورها إلى مستويات عالية في تهديد الحياة السياسية والنظام السياسي والاستقرار السياسي سلباً فالظاهرتان مترابطتان ترابطاً وثيقاً مما قد يجعل من التعددية الحزبية مظهراً من مظاهر الازمة السياسية التي تعصف بالحياة السياسية في العراق ان لم تكن منظمة بقانون ومضمونة بدستور وممكنة بمؤسسات وسوف تصيب الاستقرار السياسي بالوهن أو التراجع بفعل تأثير افكار سياسية متقابلة ومتضاربة الامر الذي قد يؤدي إلى ارباك الساحة السياسية العراقية وتولد ازمة مجتمعية خانقة قد تطيح بالعملية السياسية الحالية فلا بد ان تبني التعددية الحزبية على أسس وقواعد صالحة ومعايير سليمة تقوم على إعطاء الحقوق واطلاق الحريات المدنية والسياسية بعيداً عن الاستبداد وعن مخالفة الدستور أو عن تفسير القوانين وخضوع تطبيقها لإرادة صانع القرار.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على

١. مفهوم التعددية الحزبية والاحزاب السياسية
٢. يهدف البحث إلى التعرف على نشأة الاحزاب السياسية
٣. يهدف البحث إلى التعرف على دور الاحزاب السياسية في المحافظة على النسيج الاجتماعي واستقرار المجتمع.

المبحث الأول

المفاهيم

المطلب الأول: مفهوم التعددية الحزبية

أولاً: مفهوم التعددية الحزبية

١- مفهوم التعددية في اللغة:

تعني الكثيرة في الشيء من العدد والعديد والعديد الند والقرن كالعد والعداد بكسرهما ومن القوم من يعد فهم والعديدة الحصنة وعدان الشيء بالفتح والكسر زمانه وعهده أو اوله أو أفضله^(١).

٢- مفهوم التعددية الحزبية في الاصطلاح:

عرفت التعددية الحزبية بأنها: وضع لا تكون فيه الهيمنة حكراً على جماعة سياسية أو أيديولوجية أو فكرية أو اثنية واحدة^(٢).

كما تم تعريفها بأنها: تعدد الجماعات السياسية التي تتبنى مفاهيم متميزة عن بعضها فيما يخص الواقع والمستقبل السياسي للوطن داخل المجتمع الشامل^(٣).

كما عرفت أيضاً بانها: وجود احزاب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمثل قوى اجتماعية متباينة تتنافس فيما بينها من اجل كسب الرأي العام تمهيداً للوصول عن طريق السلطة إلى تحقيق ما تنادي به من اهداف وبرامج وما تدعو اليه من القيم^(٤).

المطلب الثاني: الاحزاب السياسية العراقية الوطنية والاسلامية من حيث النشأة والعمل.

تعد التعددية الحزبية واثراً في حياة الشعوب وضرورة هذه التعددية في حياة السياسية حيث تؤدي الاحزاب السياسية دوراً هاماً في ادارة الصراع السياسي في المجتمع على نحو يبعده من كل اشكال العنف والتطرف وهذه الادارة العملية للصراع السياسي بشكل سلمي تتحقق اذا توفرت لهذه الاحزاب قيادات ذات كفاية ومهارة وكانت قاعدة الاحزاب السياسية واسعة ومنتشرة في انحاء البلاد وانتهجت فيه هذه الاحزاب اسلوب الحكمة في علاقتها مع الهياكل الحكومية القائمة^(٥).

التعددية الحزبية ودورها في المحافظة على النسيج الاجتماعي والسلم المجتمعي في العراق (١٨٣)

كما يعد تعدد الاحزاب السياسية الوسيلة الاساسية للمعارضة الحديثة وذلك سواء كان النظام السياسي قد اقتصر على حزبين كبيرين ام كثرت فيه الاحزاب وسواء كانت الاحزاب متجانسة التكوين ام غير متجانسة غير ان لتعدد الاحزاب السياسية وتبان تكوينها تأثيرا كبيرا في نوعيه المعارضة^(٦).

ونشأت التعددية الحزبية في البداية كمبدأ اساسي على غرار مبادئ سياسية عدة كمبدأ الشرعية التي تحولت فيما بعد إلى مبادئ دستورية والتعددية الحزبية بالمعنى العام أو الواسع تعني الحرية الحزبية أي يعطي أي تجمع ولو بشروط معينه الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة في ضوء التناقضات التي يحتويها كل مجتمع من المجتمعات السياسية ليتم من طريقة الوصول إلى افضل الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي من اجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها اما التعددية الحزبية بالمعنى الخاص أو الضيق فتشير إلى استبعاد الثنائية الحزبية ثلاثة احزاب فما فوق ولذا قد تأخذ الشكل الثلاثي أو الرباعي أو التعددي غير المحدود بحسب ظروف كل دولة وتكوينها التاريخي والسياسي والايديولوجي والعرفي^(٧).

وقد اختلف الفقه الدستوري في تحديد تاريخ بداية الحياة الحزبية في العراق اذ ذهب بعضهم إلى ان العراق ومنذ عهد الاحتلال البريطاني الأول لم تكن فيه احزاب سياسية منظمة أو كتل حزبية معترف بها من قبل السلطة المحتلة ولهذا لا يصح تدوين شيء عما يسمى بالحياة الحزبية في العراق خلال الحقبة المذكورة وان كان للجمعيات السرية التي كانت تعمل لدعم القضية الوطنية اثر بارز في اذكاء نار الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠^(٨).

ومنهم من يرى ان العراق كغيره من البلاد العربية لم يعرف الاحزاب السياسية بالمعنى السياسي الحديث الا سنة ١٩٠٨^(٩).

وبعد احتلال العراق واسقاط النظام السياسي الذي كان قائما فيه سنة ٢٠٠٣ اصدر الحكم المدني سنة ٢٠٠٤ امر سلطة الائتلاف ذو الرقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنظيم الاحزاب السياسية ودخلت الانتخابات بما يتلاءم مع الدستور المعمول به في ذلك الوقت قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤^(١٠).

(١٨٤) التعددية الحزبية ودورها في المحافظة على النسيج الاجتماعي والسلام المجتمعي في العراق

المطلب الثاني: اهداف الاحزاب السياسية العراقية ودورها في التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣م.

تقسم الاهداف إلى الاهداف الرئيسة والعامّة:

الأهداف الرئيسة: ويقصد بالأهداف الرئيسة تلك الاهداف التي تسعى لها معظم الاحزاب في العالم وتستهدف الوصول إلى السلطة في بلدانها من اجل تنفيذ اهدافها ومبادئها وبرامجها العامة على وفق التنافس الديمقراطي وبوساطة صناديق الاقتراع فإذا لم تتمكن من ذلك قد تأتلف مع احزاب اخرى ذات اهداف قريبة من اهدافها أو انها تمارس المعارضة للسلطة الحاكمة وقد تحاول بعض الاحزاب الوصول إلى السلطة بصورة غير شرعية خارج الأطر الدستورية كقيامها بانقلاب عسكري وعلى الرغم من انها حالة نادرة بيد انها وجدت في الدول النامية حيث تكثر الانقلابات العسكرية (١١).

الاهداف العامة: فهي الاهداف التي ينظمها منهاج الحزب وهي بدورها تتشكل من اهداف وطنية أو قومية أو دينية أو اقليمية أو دولية بحسب الحزب وتنظيمه وانتمائه السياسي وطبيعة اهدافه إذا ما كانت مطلقة أو نسبية عامة أو خاصة ويمكن اجمالها على النحو الاتي (١٢).

١. حماية البلاد من العدوان الخارجي.
٢. تحقيق السلام والوئام داخل البلاد.
٣. خدمة الافراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم.
٤. مراقبة الحكومة ومؤسساتها وبيان اوجه الخطأ لمعالجتها وأوجه الصواب لتأييدها.
٥. تقديم الخدمات لأعضاء الحزب وافراد الشعب واعانة رعاية الفقراء.
٦. نشر الوعي السياسي في صفوف الحزب والشعب بالندوات والمؤتمرات والمطبوعات الحزبية وجميع وسائل الاعلام التي تساهم في نشر فكر الحزب واهدافه.

الاهداف الدينية: وتتمثل فيما يأتي

- ١- إقامة مجتمع ديني تطبق فيه الشعائر الدينية.
- ٢- إقامة دولة دينية من الدول المتممة إلى دين واحد.
- ٣- نشر الوعي الديني بين ابناء الدين الواحد.

الاهداف الدولية:

- ١- تحقيق الأمن والسلم الدولي ونبذ الحروب.
- ٢- حل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية.
- ٣- التعاون مع الاحزاب الاخرى في العالم ولا سيما اذا كانت اهدافها متقاربة (١٣).

المبحث الثاني

دور الاحزاب السياسية في المحافظة على النسيج الاجتماعي واستقرار المجتمع

المطلب الأول: النسيج الاجتماعي العراقي والعمل الحزبي

الملاحظ منذ تكوين الدولة الحديثة في العراق في العام ١٩٢١ وعلى المستوى السياسي كان الإقصاء والتهميش هو الهاجس الأول لها وطوال الأعوام ال (٣٧) من عمر الحكم الملكي في العراق ظل التهميش هو حصة أكبر الفئات في المجتمع العراقي وهم الشيعة وكان الإقصاء السياسي حصة لأكبر الحركات السياسية العراقية ممثلةً بالحزب الشيوعي العراقي الذي شكل ومنذ تأسيسه في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين القوة الأساسية في الشارع السياسي العراقي التي كانت تستطيع أن تحرك الشارع بأكثر مما تفعل أي قوة سياسية معارضة أخرى، حتى أكثر مما تفعل الحكومة والملك نفسه ومع ذلك فقد كانت الاعتقالات والقمع والمنع من العمل العلني، هو ما واجهه هذا التنظيم السياسي وكان من نتائج هذا التهميش والإقصاء المتواصل للقوى الحقيقية والفاعلة في العراق آنذاك سلسلة من الانقلابات العسكرية، وما رافقها من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني واستمرار ممارسة التهميش والإقصاء من الحكومات الانقلابية (١٤).

أما على المستوى الاجتماعي هنالك خوف من الانتماء إلى الهوية العراقية عند معظم الأفراد تدعم عدم الانتماء هذا، والمجموعات الاجتماعية الموجودة في المجتمع العراقي (أسرة، عشيرة، محلة، حزب) فيما تعزز المرجعيات الفاعلة في المجتمع (الإثنية، الدين، الطائفة) هذا الخوف وتبريره، والمجتمع يتحمل جزءاً من تعقد الإشكالية، ولكن الجزء الأكبر يقع على عاتق الدولة (١٥).

يعود بناء الدولة إلى المجتمع نفسه وانصهار نخبه وتجاذب مؤسساته، وهو ما يخطط

(١٨٦) التعددية الحزبية ودورها في المحافظة على النسيج الاجتماعي والسلام المجتمعي في العراق

للسياسات المتبعة بوصفها وسيلة ضمن آلية الدولة تجاه المجتمع المحلي والمجتمع الدولي علماً أن بناء الدولة يركز كذلك على ما تحمله هذه المنفعة من أصول وتقاليد راسخة ومتغلغلة في المجتمع الذي تقوم عليه، إن بناء الدولة يعد أمراً صعباً لا من حيث التكوين السياسي والأيدولوجي والبيروقراطي والمؤسسي عند النخب الحاكمة، إنما يجعله حقيقة واقعة يجتمع حولها الحاكم والمحكوم، بمعنى إسهام أصحاب القوى وذوي المؤهلات والقدرات جميعهم في اتجاه واحد يرمي إلى بناء هذه الدولة^(١٦).

إن عملية بناء الدولة ليست عفوية إنما هي تعبير عن إرادة واعية تتحرك بمواجهة تطلعات وميول ولا مبالاة الفرد الذي يميل إلى الانسياق وراء غريزته الأنانية لخلق مناخ لا غنى عنه لتكامل الشخصية الإنسانية والدولة هذا المعنى ليست ظاهرة طبيعية وإنما يقتضي أن يبينها الذكاء الإنساني على صورة التصميم المقبول من الجماعة فإذا كانت عملية بناء الدولة فعلاً إرادياً مصطنعاً فهي ليست بشكل واحد وإلى الأبد وإنما خلق مستمر يتطلب جهداً فكرياً من الأفراد تتخذ أجهزتها ونشاطها عبره معناه الحقيقي^(١٧).

ويشير مصطلح بناء الدولة إلى قدرة النظام السياسي على التغلغل في المجتمع وقدرته على فرض سلطته على إقليم الدولة وحماية المواطنين داخل حدوده الوطنية، وقدرته على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي استناداً إلى هوية وطنية جامعة^(١٨).

إذ تعمل الدولة عبر بناء المؤسسات وتحديثها على توليد حس الانتماء المشترك بين شتى الجماعات الثقافية وذلك عبر اجتذاب الهويات الفرعية ودفعها صوب الانخراط في تلك المؤسسات، وتلبية مطالبها بالشكل الذي يشعر الافراد عموماً بقوة الدولة المادية منها والفكرية وضرورة استمرار وجودها لإشباع تلك المطالب والحاجات، ومن ثم توليد حس الانتماء إلى الدولة ومؤسساتها بوصفها مشتركاً عاماً^(١٩).

المطلب الثاني: الاحزاب العراقية ودورها في استقرار المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣م

مثل يوم ٩-٤-٢٠٠٣ انعطافه مهمة في تاريخ العراق السياسي لأنه نقل العراق مجتمعاتاً ونظاماً سياسياً من النظام الشمولي بكل حيثياته وانعكاساته على شتى الأصعدة إلى نظام تأسس مبدئياً على الآليات الديمقراطية في العمل السياسي، ومما لا شك فيه أن التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ كان الحد الفاصل ما بين أشياء كثيرة، لعهد مضى وعهد قادم مثلما كان

التعددية الحزبية ودورها في المحافظة على النسيج الاجتماعي والسلم المجتمعي في العراق (١٨٧)

هذا التاريخ بداية التحول الديمقراطي في العراق وهذا التحول الديمقراطي يختلف جذريا عن التحولات التي حدثت في دول عده في العالم، فإذا كانت معظم التحولات الديمقراطية قد حدثت داخل النظام السياسي وبمبادرة من السلطة السياسية والنخب الحاكمة وتحت ضغوط خارجية وداخلية إلا أن الحالة العراقية كانت نتاج تدخل عسكري أمريكي أسقط النظام الاستبدادي، بعد عجز القوى السياسية العراقية على مختلف أطرافها من إسقاطه وهذا يعني أن العامل الخارجي كان الراجح في إحداث التحول الديمقراطي^(٢٠).

ويتطلب هذا النوع من التغيير تضحيات كبيرة جدا وذلك بسبب تدمير مؤسسات الدولة التي كانت تدير البلاد مورس العنف بأقصى أشكاله وأنواعه أثناء عملية التحول وشارك في هذا العنف العشرات من الأطراف الداخلية والخارجية التي تعمل على فرض قيمها ومبادئها وتدخل في صراعات فيما بينها وكذلك فيما بينها وبين الدولة المحتلة وعلى أثر سقوط نظام البعث، عمت الفوضى من قبل القوى الجارحة حيث أخذت هذه القوى تسعى لإعادة رسم النظام السياسي وإعادة تحديد آليات الاندماج الوطني، إما لإزالة الحيف، أو لاسترجاع الامتيازات القديمة^(٢١).

وقد بدأت تلكم الأحزاب التعبير عن مواقفها تجاه القضايا السياسية والأمنية، فسادت العملية السياسية الكثير من التجاذبات أولا في الموقف من الاحتلال بين رافض ومؤيد ومن ثم مؤيد للعملية السياسية وبين رافض لها مما يجدر الإشارة إليه أن كل أطراف الشعب العراقي رفضت الاحتلال ومن اللحظات الأولى سارعت قطاعات واسعة من الشعب العراقي إلى التعبير عن رفضها للتواجد الأجنبي على أراضيها، لكن هناك من انتهج المقاومة المسلحة طريقة للتعبير عن الرفض وهناك من عبر عن رفضه بالطرق السلمية مثل المظاهرات السلمية أو الانخراط في العملية السياسية والدعوة لتسليم السلطة للعراقيين عن طريق صياغة دستور يصدر عن جمعية منتخبة ومن ثم إجراء انتخابات حرة ونزيهة أي استعادة السيادة ونقل السلطة إلى العراقيين بالوسائل السلمية^(٢٢).

فقد زخرت الحياة السياسية العراقية بفاعلية سياسية راقية لكنها لم تخل من الشد والجذب بينها فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي أفرزتها العملية السياسية لاسيما ولادة معارضة اتسمت أحيانا بمعارضتها الشديدة، فضلا عن اتسامها في أحيانا أخرى بعدم

الانضباط في التعاطي مع القضايا الخلافية، وربما يعود سبب ذلك في جانب منه إلى الحقة الطويلة التي ظل العراق فيها تحت نظام الحزب الواحد، وحتى اللحظة لم تتوازن المعادلة بين القوى السياسية والعملية السياسية وأن أسباب عدم التوازن هي: (٢٣).

١- التوجهات السياسية للقوى السياسية نفسها، تعد هذه التوجهات سبباً رئيسياً لخلخلة التوازن بين طرفي المعادلة، من أبرز قسماتها الاستئثار بالسلطة واستبعاد الآخر، حيث هيمنت فكرة الإقصاء على بعض القوى السياسية.

٢- ضبابية الرؤية عند القوى السياسية لشكل وطبيعة النظام السياسي الأمثل لوضع العراق.

٣- وجود قوى سياسية وتكتلات رفضت العملية السياسية جملة وتفصيلاً، لأسباب بعضها مصلحية وأخرى بدوافع خارجية، وذلك أن العرب السنة سرعان ما شعرت بالخسارة نتيجة فقدانهم الدفة التي كان يدار بها الحكم منذ إنشاء الدولة العراقية عام ١٩٢١ وقد أدى إلى رفض شامل للنظام الجديد الذي بدأ يتشكل واختاروا بدلاً مقاومته بكل الوسائل المتاحة وعلى رأسها العمل المسلح، عدا الحزب الإسلامي وبعض الشخصيات السياسية التي انضمت للعملية السياسية

أن عملية التحول الديمقراطي الصحيح وجود أحزاب سياسية مناسبة مع تلك المرحلة، أي لا بد وأن تكون الأحزاب ديمقراطية وتؤمن بها وتحظى بقيم ومبادئ وطنية متفكرة قولاً وعملاً على تحريم العنف والاحتكار السياسي سواء في إطار الحزب أو السلطة، وتلتزم فعلاً بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية، إضافة إلى القبول بالتعددية. وليس من الغريب أيضاً ربط ضمان الحريات والحقوق العامة وممارسة الحقوق السياسية عند الحديث عن الديمقراطية بظاهرة تعدد الأحزاب وأن كل قيد يفرض في ذلك يعد حاجزاً أمام حرية تشكيل الأحزاب وممارسة نشاطاتها، بل يعد انتقاصاً من الديمقراطية الحقة، فلا ديمقراطية دون وجود أحزاب سياسية تتنافس فيما بينها على السلطة وتشرعن العملية الانتخابية النزهاء، كما تؤدي بالبلاد نحو السلام المجتمعي والتنمية. لأن المواطنين هم الذين يرسمون المسار السياسي ومن له حق الحكم من خلال مشاركتهم في الحياة السياسية والإدلاء بصوتهم لمن يحسبونه الأفضل، بالرغم من أن عملية المشاركة السياسية عملية معقدة ولها

مستويات مختلفة تتباين من نسق سياسي إلى نسق سياسي آخر، ولكن حجم التصويت لكيان سياسي معين يعد بمثابة مدى ثقة المواطنين له وتقديرهم له للقيام بحكم البلاد، وهذه المشاركة تتجاوز الأحزاب السياسية وتنضم إليها الحركات الاجتماعية، التي اتخذت دوراً مؤثراً في الحياة السياسية الديمقراطية، إلى حد حلت محل الأحزاب السياسية في بعض البلدان المتقدمة الديمقراطية والأكثر تأثيراً على الجماهير مقارنة بالأحزاب السياسية^(٢٤).

كما أن العملية تتمم مكانة ودور وتوجيه الأحزاب للمعادلات المجتمعية نحو ترسيخ الديمقراطية أو إجهاضها، فالمسؤولية الحقيقية تقع على عاتقها أكثر ما تقع على غيرها، لأن المواطنين يقومون بالمشاركة من خلالها أو يصوت لصالحها، حتى الحكم يمارس من قبلها. كما أنها تعد كإحدى قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية في المجتمع في سبيل التأثير في الرأي العام وتكوين الثقافة والتربية السياسية والاندماج الاجتماعي خصوصاً في الدول الديمقراطية. وعلاوة على ذلك أن الأحزاب السياسية في عملية التحول تعد بالركن الأساس وتبنى على مواقفها ومنظورها السياسي أغلبية المعادلات المجتمعية والوطنية كالدستور والانتخابات والحياة السياسية وتشجيع الظاهرة السياسية نحو التمكين للأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي تبقى المحور الرئيسي والمؤثر في الحياة السياسية وخرائطها، ولا تحل محلها وحدة مجتمعية أخرى وهي التي تحدد مصير المسار الديمقراطي في البلاد، لأنها إما أن تكون في السلطة فتسمى القوى الرسمية في الحياة السياسية، لأن الحكم لا بد من توجيهه من قبل حزب معين - أي حتمية الحكم من قبل حزب على الأغلب لأنه صاحب رؤية منهجية واضحة، وإما أن تكون في المعارضة التي تسمى بالقوى اللارسمية وهي قوى فعلية تبعاً لكونها تنشأ نشأة واقعية، أي لم تنشأ بقانون مسبق، وإنما جاءت إفرازاً لواقع مجتمعاتها، ولكنها في نهاية المطاف تنظم أعمالها بالقانون وعليها الالتزام به. فأى دور يمثلته الحزب السياسي في عملية التحول أو حتى فيما بعد^(٢٥).

الخاتمة:-

بعد دراسة بحثنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي:

أولاً - النتائج:

(١٩٠) التعددية الحزبية ودورها في المحافظة على النسيج الاجتماعي والسلام المجتمعي في العراق

١- تعد التعددية الحزبية من أهم المبادئ الدستورية التي تقوم عليها الديمقراطية بل تعد من أبرز الآليات الأساسية لتحقيق هذه الديمقراطية، كذلك بضمان عدم الاستبداد بمنع احتكار السلطة من أية جهة، وضمان اشتراك الجماهير في الحكم عن طريق منحها حرية اختيار ممثليها.

٢- اختلف دور الحزب السياسي في النظم الاكثر ديمقراطية عنه في النظم الشمولية ففي النظم الديمقراطية يعد الحزب وسيلة الوصول إلى السلطة والمكوث فيها اما في النظم الشمولية هي وسيلة حشد الرأي العام للإحاطة بالذكتاتور ثم اعتلاء السلطة.

٣- تميزت الاحزاب العراقية في العهد الملكي بانها احزاب سريعة الظهور والاختفاء فهي قد تظهر لأجل قضية سياسية معينة وتختفي بعد انجازها مثل الحزب الحر العراقي.

٤- تصنف الاحزاب السياسية في العراق بأنها احزاب شاملة للريف والمدينة وتضم مختلف طبقات المجتمع ولا توجد احزاب عمالية أو فلاحية أو ارستقراطية.

٥- تبين لنا ان الاحزاب السياسية تظهر بمظهر المشخص لهفوات الحكومة والمعبر عن معاناة الشعوب والساعي إلى تحقيق خير الشعوب من خلال برنامج كل حزب يراه هو الافضل دون غيره من برامج الاحزاب السياسية الاخر الان ان الواقع اثبت ان هذه الاحزاب قد تسعى في الاعم الغالب لتحقيق مصالحها الشخصية ومصالح اعضائها بالدرجة الاولى ضاربة بعرض الحائط مصالح المواطنين مثل الاحزاب السياسية في العراق.

ثانياً - التوصيات:

١- توصي على الجميع ان يجعل هدفه المركزي هو الحفاظ على استقلال واستقرار العراق وحماية وحدته الوطنية ونظامه الاجتماعي وعلى الجميع غرس هذه المفاهيم والدعوة لها والعمل بها ولها.

٢- ندعو إلى حظر الاتصال الحزبي بالجهات الاجنبية وحظ التمويل الخارجي للأحزاب السياسية اذ ان ذلك من شأنه فتح الباب على مصراعيه للتدخلات

التعددية الحزبية ودورها في المحافظة على النسيج الإجتماعي والسلم المجتمعي في العراق..... (١٩١)

الخارجية بالشأن السياسي العراقي ومنع الاحزاب السياسية عن الاتصال بأي طرف اجنبي خارج العراق.

٣- ندعو مجلس الوزراء العراقي إلى الاسراع في تشكيل دائرة الاحزاب والتنظيمات السياسية لمراقبة عمل الاحزاب السياسية.

٤- ندعو المشرع العراقي ممثلاً في مجلس النواب إلى افراد نص صريح في قانون العقوبات يجرم كل من يمنع أو يرغم فرد من الافراد على تأسيس حزب سياسي أو الانضمام اليه مع تشديد العقوبة لتصل إلى السجن المؤبد.

٥- ندعو إلى حظر حق تأسيس الحزب على من سبق وان حكم عليه بجريمة سياسية أو مخلة بالشرف أو ما شابه.

هوامش البحث

- (١) - الفيروز آبادي، محمد الدين، القاموس المحيط، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ج١، ٢٠٠٥، ص ٣١٢ .
- (٢) - الربيعي، طارق علي، الاحزاب السياسية، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٩٠، ص ٣٩٧ .
- (٣) - فياض، عامر حسن، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد١، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٦ .
- (٤) - هادي، رياض عزيز، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص ٦٩ .
- (٥) - مصطفى، هالة، الاحزاب السياسية، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٧ .
- (٦) - الخلو، ماجد راغب، الدولة في ميزان الشريعة (النظام السياسي)، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ٢٩٥ .
- (٧) - القرشي، ادم نجم، التعددية الحزبية في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، ٢٠١٣، ص ١٠ .
- (٨) - الحسيني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، دار الرافدين، بيروت، ج٣، ٢٠٠٨، ص ٢٣٩ .

(١٩٢) التعددية الحزبية ودورها في المحافظة على النسيج الاجتماعي والسلام المجتمعي في العراق

- (٩) - العطية، غسان، التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالمية الاولى، مجلة بيروت للدراسات العربية، العدد ١٢، ١٩٧٢، ص ٣٤ .
- (١٠) - قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد ٣٩٨١ في ٨ / ٤ / ٢٠٠٤ .
- (١١) - الحمداني، قحطان احمد سليمان، الأساس في العلوم السياسية، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص ٣٠٣ .
- (١٢) - المنوفي، كمال، السياسة العامة واداء النظام السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٥١٣ .
- (١٣) - الحمداني، الاساس في العلوم السياسية، مصدر سابق، ص ٣٠٥ .
- (١٤) - وتوت، علي، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر سوسولوجيا المؤسسة السياسية في العراق، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٩٠ .
- (١٥) - سلوم، سعد، التنوع الخلاق خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق، منشورات مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٠ .
- (١٦) - حاج، ميلود عامر، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤، ص ١٨ .
- (١٧) - حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، مصدر سابق، ص ١٩ .
- (١٨) - محمد، وليد سالم، مؤسسة السلطة وبناء الدولة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٤، ص ٤١ .
- (١٩) - جاسم، خيرى عبد الرزاق، بناء الدولة في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠١١، ص ١٧ .
- (٢٠) - راضي، سمير جاسم، الديمقراطية والعنف، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد ٣٦، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٧٥ .
- (٢١) - أبحاث، فريق، ديناميكيات النزاع في العراق، ط١، اربيل، ٢٠٠٧، ص ١٣ .
- (٢٢) - راضي، الديمقراطية والعنف، مصدر سابق، ص ١٨٣ .
- (٢٣) - جاسم، بناء الدولة في العراق، مصدر سابق، ص ٢١ .
- (٢٤) - الحريري، جاسم يونس، الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٥، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٦ .
- (٢٥) - الحريري، الوحدة الوطنية، مصدر سابق، ص ٧ .

قائمة المصادر والمراجع

- ١) أبحاث، فريق، ديناميكيات النزاع في العراق، ط١، اربيل، ٢٠٠٧.
- ٢) جاسم، خيرى عبد الرزاق، بناء الدولة في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠١١.
- ٣) حاج، ميلود عامر، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤.
- ٤) الحريري، جاسم يونس، الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٥، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٥) الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، دار الرافدين، بيروت، ج٣، ٢٠٠٨.
- ٦) الحلوى، ماجد راغب، الدولة في ميزان الشريعة (النظام السياسي)، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥.
- ٧) الحمداني، قحطان احمد سليمان، الأساس في العلوم السياسية، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
- ٨) راضي، سمير جاسم، الديمقراطية والعنف، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد ٣٦، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
- ٩) الربيعي، طارق علي، الاحزاب السياسية، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٩٠.
- ١٠) سلوم، سعد، التنوع الخلاق خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق، منشورات مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، ٢٠١٣.
- ١١) العطية، غسان، التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالمية الاولى، مجلة بيروت للدراسات العربية، العدد ١٢، ١٩٧٢.
- ١٢) فياض، عامر حسن، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجي، العدد١، بغداد، ٢٠٠٥.
- ١٣) الفيروز آبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ج١، ٢٠٠٥.
- ١٤) قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد ٣٩٨١ في ٢٠٠٤ / ٤ / ٨.

(١٩٤) التعددية الحزبية ودورها في المحافظة على النسيج الاجتماعي والسلام المجتمعي في العراق

(١٥) القريشي، ادم نجم، التعددية الحزبية في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، ٢٠١٣.

(١٦) محمد، وليد سالم، مؤسسة السلطة وبناء الدولة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٤.

(١٧) مصطفى، هالة، الاحزاب السياسية، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠.

(١٨) المنوفي، كمال، السياسة العامة واداء النظام السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨.

(١٩) هادي، رياض عزيز، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.

(٢٠) وتوت، علي، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر سوسولوجيا المؤسسة السياسية في العراق، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨.